قرآنيكا، مجلة عالمية لبحوث القرآن
عدد خاص (8)، أبريل 2022م. ص 156-185

© 2022 مركز بحوث القرآن
جامعة ملايا، ماليزيا

الأَرب في صدِّ شُبهات الحَدَاثيين العرب [*]

براءة بنت فوزي عبد الله أبو الشَّامات[1]

(The Best Way to Repel the Doubts Cast by Arab Modernists)

Baraa'h Fawzy Abdullah Abu Ashamat

ABSTRACT

The current study, entitled: "The Defending in Refuting the Suspicions of the Arab Modernists", is one of the studies that cared about defend the suspicions of the Arab modernists about the Prophetic traditions, that were mentioned in the fourth chapter of the book (The Prophetic traditions and the messenger's tradition: A New Vision), by Mohammed Shahrour. The problem of the study represented in what the author reached in the interpretation to understand the legal texts, the study aimed to illustrate the scientific defend to suspicions included in the book. The researcher followed the analytical critical and the inductive approach to achieve the objectives of the study, and to reach the required findings. The study was divided into two topics, each of them included certain requirements, the study concluded with a set of findings, the most prominent of which were: the inadequacy of the modernist approach in interpretation of Sharia texts.

Keywords: *Prophetic Traditions, Suspicions, Mohammed Shahrour, Modernity.*

---

[*] This article was submitted on: 27/02/2022 and accepted for publication on: 15/03/2022.

[1] باحثة دكتوراه في تخصص التَّفسير وعلوم القرآن، محاضرة بقسم الكتاب والسُّنَّة، كلية الدعوة وأصول الدِّين، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة

Email: bfaboalshamat@uqu.edu.sa

ملخص

هذه الِّدراسة الموسومة بـ: " الأَرب في صدِّ شبهات الحَدَاثيين العرب" من الدِّراسات التي اعتنت بالرَّد على شبهات الحَدَاثيين العرب حول السُّنة النَّبويَّة، والتي وردت في الفصل الرَّابع من كتاب (السُّنَّة الرَّسوليَّة والسُّنَّة النَّبوية رؤية جديدة)، لمحمد شحرور، وقد جاءت مشكلة الدِّراسة فيما وصل إليه المؤلف من تفسير لفهم النُّصوص الشَّرعية، وقد هدفت الدِّراسة إلى توضيح الرَّدّ العلمي على الشُّبهات الواردة في الكتاب. وقد سلكت الباحثة في دراستها المنهج الاستقرائي والتَّحليلي النَّقدي؛ لتحقيق أهداف الدِّراسة، والوصول إلى النَّتائج المطلوبة. وقسمت الدِّراسة إلى مبحثين تحت كل منهما مطالب، وختمت الدِّراسة بمجموعة من النَّتائج كان من أهمها: عدم صلاحية المنهج الحَدَاثي في تفسير النُّصوص الشَّرعية.

كلمات دالَّة: السُّنَّة النَّبويَّة، الشُّبهات، محمد شحرور، الحَدَاثة، المنهج الحَدَاثي.

1. مقدمة

تتابعت الفرق الضالة على رد سنته ﷺ، وإلغاء هديه وشريعته من القرن الأول إلى اليوم. ومن تلك الفرق المارقة الجماعة التي اتخذت لها من الحَدَاثة ثوبًا ودثارًا، ومن التَّلبيس والتَّشبيه شعارًا، وحلَّت نفسها بحلية وهي منه عاطلة. وليتهم بذلك اكتفوا، أو عند كذبهم توقفوا، بل هم ماضون في طريق الغيّ والضَّلال، يفتنون النَّاس في دينهم، ويمكرون بهم في سبيل إغوائهم، وما فسادهم على الأمَّة بجديد، ورحم الله ابن قيم الجوزيَّة (ت751هـ) إذ قال: "إذا تأمل المتأمل فساد العالم وما وقع فيه من التَّفرق والاختلاف، وما دُفِعَ إليه أهل الإسلام وجده ناشئًا من جهة التَّأويلات المختلفة المستعملة في آيات القرآن وأخبار الرَّسول؛ التي تعلق بها المختلفون على اختلاف أصنافهم في أصول الدِّين وفروعه، فإنَّها أوجبت ما أوجبت من التَّباين

والتَّحارب، وتفرق الكلمة وتشتت الأهواء، وتصدع الشَّمل، وانقطاع الحبل وفساد ذات البين حتى صار يُكفِّر ويلعن بعضهم بعضًا، وترى طوائف منهم تسفك دماء الآخرين وتستحل منهم أنفسهم وحرمهم وأموالهم"[2].

ولما تعانيه الأمَّة من أعداء كثر، ينتسبون إلى الإسلام، وينطقون بلغة القرآن، لا يجاوزون في فهمه تراقيهم؛ ومن كان هذا شأنه فقد مَرَق من الدِّين ببدعة أو ضلالة، وقد كان من بين الكتب التي شذَّت عن قول الحقّ في عصرنا الحاضر كتاب د. محمد شحرور، الموسوم بـ: (**السُّنَّة الرَّسوليَّة والسُّنَّة النَّبويَّة رؤية جديدة**)؛ بما أثاره فيه من بلبلة لمفاهيم هي من المسلّمات؛ كوحيَّة السُّنَّة ووجوب الاحتجاج بها والاحتكام إليها، ووضع بدائل لا تليق بفهمها، بل وتعطيل العمل بها.

وقد كتبت هذه الدِّراسة بعنوان: (**الأَرَبُ[3] فِيْ صَدِّ شُبُهَاتِ الحَدَاثِيينَ العَرَب**)؛ دفاعًا عن سنة الحبيب المصطفى ﷺ وتأكيدًا على صلاحية العمل بها في كل زمان، وقصدًا لتوضيح المنهجية الصحيحة في فهم السُّنَّة وتطبيقها.

مشكلة الدِّراسة:

نظرًا لخطورة المنهج الحَدَاثي، واستحالة تطبيق منهجه على النُّصوص الشَّرعية؛ كونه يؤدي إلى تأويلها تأويلا فاسدًا، وينحرف بها إلى التَّبديل والتَّغيير، مخالفًا في ذلك الضوابط والقواعد التَّأصيلية للعلوم الشَّرعية التي قررها أهل العلم المعتبرون من الخلف والسَّلف. فقد كان ضروريًا كشف فساد الفكر الحَدَاثي، من خلال الرَّدّ على شبهات أتباعه.

أهداف الدِّراسة:

من خلال الإجابة عن أسئلة البحث يمكن تحقيق الأهداف التَّالية:

---

[2] Al-Jawziyyah, Muḥammad bin Abī Bakr bin Ayyūb bin Sa'ad Shams Al-Dīn Ibn Qayyim. (1987). *Al-Sawā'iq Al-Mursalah fi Al-Radd 'alā Al-Jahmiyyah wa Al-Muaṭṭalah.* Taḥqīq: Alī Al-Dakhīl Allah. (Vol. 1). Al-Riyāḍ: Dār Al'Āṣimah, p. 348.

[3] الأَرَب: مفرد، جمعه "آراب": بمعنى: الحاجة الملحة، والبُغْية والأمنيَّة. وهو مصدر للاسم (أَرِبَ).

Ibn Manẓūr, Muḥammad bin Mukarram bin 'Alī bin Manẓūr Al-Ifrīqī. (1993). *Lisān Al-'Arab.* (3rd ed, vol. 1). Beirūt: Dār Ṣaḍir, p. 208. Wa Umar, Ahmad bin Mukhtar. (2008). *Mu'jam Al-Lughah Al-'Arabiyyah Al-Mu'āṣirah.* (Vol. 1). Ālim Al-Kutub, p. 81.

1- معرفة مفهوم الحَدَاثة.

2- معرفة تأريخ نشأة الحَدَاثة.

3- معرفة موقف الحَدَاثيين من السُّنَّة.

4- معرفة أبرز الشُّبهات الواردة في كتاب: (السُّنَّة الرَّسوليَّة والسُّنَّة النَّبويَّة رؤية جديدة).

5- معرفة الرَّدّ العلمي على الشُّبهات الواردة في الكتاب.

الدِّراسات السَّابقة:

هنالك الكثير من الدِّراسات التي تناولت عرض ونقد فكر د. شحرور ومقالاته ومؤلفاته، خاصة كتابه: (الكتاب والقرآن قراءة معاصرة). أما فيما يتعلق بآرائه حول السُّنَّة النَّبويَّة فقد وقفت على مقالات علمية ذات صلة بموضوع البحث، هي:

1- **القراءة المعاصرة للسُّنَّة النَّبويَّة- محمد شحرور أنموذجًا**. د. أكرم بلعمري. مجلة الشِّهاب، جامعة الوادي، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، 2016م/1437هـ .

تناولت الدراسة: نقض عدد من الإشكالات التي طُرحت في فصول هذا الكتاب بشكل عام، والتي اعتبرها الكاتب قائمة على نقد تأسيس الإمام الشَّافعي لمفهوم السُّنَّة.

2- **السَّفسطة المعاصرة في كتاب (السُّنَّة الرَّسوليَّة والسُّنَّة النَّبويَّة) لمحمد شحرور**. د. عبدوش العباس، ود. بوسنة فتيحة، مجلة الخطاب، جامعة تيزي وزو، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشَّعبية، العدد (25).

تناولت الدراسة: تغليط الكتاب من عنوانه إلى ختامه، والتغليظ على الكاتب في المدلولات السَّفسطائية التي استخدمها، في أسلوب وعر، يصعب على القارئ العربي فهمه.

ويتميَّز هذا البحث بكونه: يعرض أبرز الأفكار والشُّبهات الواردة في الفصل الرَّابع من كتاب: (**السُّنَّة الرَّسوليَّة والسُّنَّة النَّبويَّة**)؛ ويتناولها بالتَّحليل والنَّقد والتَّعليل، وإظهار وجه الخطأ في تبنيها والاعتقاد بصحتها.

2. الحَدَاثيون العرب وموقفهم من السُّنَّة

1.2: مفهوم الحَدَاثة، وبيان نشأتها.

أولا: مفهوم الحَدَاثة:

الحَدَاثة في اللغة: لفظة "الحَدَاثة" مشتقة من الفعل "حَدَثَ" وهي تطلق في اللغة على عدة معاني منها:

الجديد من الأشياء فهي (نقيض القديم)؛ يقال: حَدَث الشيء يحدُث حُدُوثًا وحَدَاثَة، وأَحْدَثَه هو: فهو مُحْدَث وحَدِيث، ومثلهما اسْتَحْدَثَه. **فالحاء والدال والثاء** أصل واحد يدل على كون الشيء لم يكن. و"الحَدَث" الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد، ولا معروف في السُّنَّة، وفي الحديث: «إياكم ومحدثات الأمور»[4] جمع مُحْدَثَة، وهي: ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السَّلف الصَّالح على غيرها، وتشمل كل ما لم يكن معروفًا في كتاب ولا سنة ولا إجماع[5].

أول الأمر وابتداؤه؛ يقال: "ما زال في حَدَاثة سنه" أي في شبابه وأول عمره، ومنه الحديث: «أناس حديثة أسنانهم»[6] والمراد به: قرب عهدهم بالكفر والخروج منه، والدُّخول في الإسلام[7].

---

[4] تقدم تخريجه ص2.

[5] Al-Farāhīdī, Al-Khalīl bin Aḥmad. (N.d.). *Mu'jam Kitāb al-'Ain.* Taḥqīq: Mahdī Al-Makhzūmī wa Ibrāhīm Al-Sāmara'ī. (vol. 3). N.p: Maktabah Al-Hilāl, p. 177. Wa Ibn Fāris, Aḥmad bin Fāris Abū Al-Ḥussīn. (1979). *Mu'jam Maqāyīs al-Lughah.* Taḥqīq: 'Abd Al-Salām Hārūn. (Vol. 2). Beirūt: Dār al-Fikr, p. 36. Wa Ibn Manẓūr, *Lisān Al-'Arab.* (Vol. 2), p. 131.

[6] Al-Bukhārī, Muhammad bin Ismā'īl Abū Abdullah. (2001). *Al-Jāmi Al-Musnad Al-Ṣaḥīḥ Al-Mukhtaṣar min Umūr Rasūl Allah (Saḥīh Al-Bukhārī).* Taḥqīq: Muḥammad Al-Nāṣir. (Vol. 5, Akhrajahu Al-Bukhārī, Kitāb Al-Maghāzī, Bāb Ghazwah Al-Ṭāif. No. Hadīth: 4331). Dār Tūq Al-Nājah, p. 158. Wa Al-Naysāburī, Muslim ibn Al-Hajjaj Abū Al-Hussīn Al-Qushayrī. (2008). *Al-Musnad Al-Ṣaḥīḥ Al-Mukhtaṣar bi Naql Al-Adl 'an Al-'Adl ilā Rasūl Allah (Ṣaḥīḥ Muslim).* Taḥqīq: Muḥammad Fuād 'Abd Al-Bāqī. (Vol. 2, Kitāb Al-Zakāt, Bāb I'ṭā' Al-Muallafat Qulubihim 'Alā Al-Islām, No. Ḥadīth: 1059). Lubnān: Dār Iḥyā' Al-Turath Al-'Arabī, p. 734.

[7] See: Ibn Manẓūr, *Lisān Al-'Arab.* (3rd ed, vol. 2), p. 131. Ibn Sīdah, 'Alī bin Ismā'īl Abī Al-Ḥassan. (2000). *Al-Muḥkam wa Al-Muḥīṭ Al-A'ẓam.* Taḥqīq: 'Abd Al-Ḥaīd Handāwī. (Vol. 3). Beirūt: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, p. 53.

كثرة الحديث والكلام؛ يقال: "رجل حَدِثٌ، وحَدُثٌ، وحِدْثٌ، وحِدِّيثٌ، ومُحَدِّثٌ، وذو حَدَاثة" أي: كثير الحديث حَسَنُ السياق له[8].

وبالوقوف على المعاني اللغوية للمفردة يتبين أنه لا فرق بين الحَدَاثة والتَّحديث؛ لا كما فرق بعضهم بينهما من ناحية أن الحَدَاثة تعني: الاهتمام بالجوانب الفلسفية، والفكرية، والثَّقافية، والسِّياسيَّة. وأنَّ التَّحديث يعني: الأخذ بالتَّطور العلمي والتَّقني.. إلخ.

الحَدَاثة في الاصطلاح: كثرت تعريفات "الحَدَاثة" في الاصطلاح وتعددت بحسب حيثيات الارتباط المرجعية، ومنها:

1- أنَّها: "انفتاح دائم على ما يحدث؛ لاستيعاب ما يتشكل من العلاقات، والرؤى، والعوالم، وتوجه مستمر صوب مناطق جديدة يعاد مع اكتشافها تعريف الأشياء، بقدر ما يصار إلى إعادة صوغ أشكال التَّفكير وأدوات الفهم وأنظمة المعرفة"[9]. **وهذا تعريف للحَدَاثة بشكلها المجرد بعيدًا عن الخلفيات والغايات والآثار المترتبة عليها.**

2- أنَّها: "مذهب فكري أدبي علماني، بني على أفكار وعقائد غربية خالصة مثل: الماركسية، والوجودية، والفرويدية، والداروينية، وأفاد من المذاهب الفلسفية والأدبية التي سبقته مثل: السِّريالية، والرَّمزية وغيرها، يهدف إلى إلغاء وتحطيم كل القيم الدِّينيَّة والأخلاقية والإنسانية بحجة أنَّها قديمة وموروثة؛ لتبنى الحياة على الإباحية والفوضى والغموض باسم الحرِّية"[10]. **وهذا المعنى للحَدَاثة هو الذي سيتناوله البحث.**

وبعد التتبع والاستقراء لهذا المفهوم[11]؛ يمكن تعريف **"الحَدَاثة العربية" بأنَّها:** موقف غربي، يدعو إلى العصرية والتَّجديد في فهم النُّصوص والأدبيات، تسلل إلى العالم العربي باسم

---

[8] Ibn Manẓūr, *Lisān Al-'Arab.* (3rd ed, vol. 2), p. 131. Wa Al-Zabīdī, Muḥammad bin Muḥammad Abū Al-Fayḍ. (N.d). *Tāj Al-'Arūs min Jawāhir Al-Qamūs.* (Vol. 5). N.p: Majmu'ah min Al-Muḥaqqiqīn: Dār Al-Hidāyah, p. 205.

[9] 'Alī, Ḥarb. (1995). *Al-Mamnū' wa Al-Mumtani' (Naqad Al-Dhāt Al-Mufakkirah).* N.p: Al-Markaz Al-Thaqāfī Al-'Arabī, p. 146.

[10] Ḥamād, Māni'. (1999). *Al-Mausū'ah Al-Maisarah fī Al-Adyān Al-Mazāhib wa Al-Aḥzāb Al-Mu'āṣirah.* (4th ed, vol. 2). N.p: Dār Al-Nadwah Al-'Alamiah, p. 867.

[11] Al-'Ajlūnī, Nayef. (1996). Al-Ḥadāthah wa Al-Hadathiyyah Al-Mustalah wa Al-Mafhūm. *Majallah 'Alamiyyah Tābi'ah li Kulliyyah Al-Banāt Al-Islamiyyah.* Jāmi'ah Al-Azhar, Kuliyyah Al-Dakwah wa Uṣūl Al-Dīn. 2(14), p. 104. Wa Al-Sulamī, Dalāl. (2014). *Al-Tajdīd fī Al-'Aṣr al-Ḥadīth Mafhūmah wa Ḍawābituhu wa Ittijāhātuhu.*

الحريَّة؛ يهدف إلى هدم الدِّين ومصادره التَّشريعيَّة، ومعارضة الثَّقافات التَّقليديَّة السَّائدة، وتسميتها بالتُّراث، وتشويه اللغة العربية؛ لتختلط المفاهيم الواضحة، وتمَيَّع الشَّخصية والهوية الدِّينيَّة المنضبطة.

ثانيًا: نشأة الحَدَاثة:

إنَّ المتتبع لاتجاهات التَّجديد المنحرفة لدراسة السُّنَّة النَّبويَّة في هذا العصر، يجدها قد بدأت كدعوات لفهم السُّنَّة وفق مقتضيات العصر، بقصد استعمال المناهج الغربية في قراءة النُّصوص، لا بقصد تنزيل السُّنَّة على واقع النَّاس، أو وضع الحلول لمشاكلهم، مع ما يتطلبه هذا العمل من إغفال ربانية مصدر السُّنَّة وقداستها[12]. وقد بدأت بواكير الحَدَاثة منذ أواخر القرن التَّاسع عشر في الغرب، امتدادًا لإفرازات المذاهب والتَّيارات الفكرية والاتجاهات الأدبية المتعاقبة التي عاشتها أوروبا، ومن إفرازاتها: اللِّيبرالية والقومية والاشتراكية والعلمانية وغيرها، وعلى الرغم من اختلاف تلك التَّيارات الفكري والأيديولوجي[13] منها بل وتنازعها أحيانًا، إلا أنهم يلتقون عند نقطة واحدة هي: الدَّعوة إلى تهميش التُّراث الإسلامي ومحاربته.

3. موقف الحَدَاثيين العرب من السُّنَّة.

إنَّ من أهم الأركان التي تسعى الحَدَاثة اليوم لهدمها في دنيا الإسلام، هي السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة، لأنَّها تمثل الجدار المنيع والحصن الأول في قلاع الأمة بما وضعه علماؤها من مناهج نقدية شكلت سياجًا منيعًا. ومن ثم يتبين أن المشكلة الكبرى مع منكري السُّنَّة –سواء منكر ثبوتها أو حجيتها– ليست شحّ الأدلة على وجوب طاعة الرَّسول ﷺ، ولا ضعف دلالتها على أنَّه مبيِّنٌ عن الله؛ وإنما ضلاله في فهم ظاهرة التَّأريخ من حيث كونها حقيقة ظرفية تعاطى معها القرآن بواقعية تامة. يلزم من هذا بالضرورة أن يكون تصرف منكر السُّنَّة متمرد على القرآن

[Risālah Duktūrah, Jāmi'ah Umm al-Qurā Al-Mamlakah Al-'Arabiyyah al-Sa'udiyyah], p. 218.

[12] Al-Sulamī, *Al-Tajdīd fi Al-'Aṣr al-Ḥadīth Mafhūmah wa Ḍawābituhu wa Ittijāhātuhu*, p. 209.

[13] الأيديولوجيا: مذهب سياسي أو اجتماعي، والشخص الأيديولوجي: فرد يتمتع بمعرفة فلسفية أو عقائدية عميقة، ويكون رافضًا التوصل إلى الحلول الوسطى أو العمل مع الآخرين الذين يحملون آراء مخالفة لآرائه.

Umar, Ahmad bin Mukhtar. (2008). *Mu'jam Al-Lughah Al-'Arabiyyah Al-Mu'āṣirah.* (Vol. 1). Ālim Al-Kutub, p. 143.

في هذه الجزئية، أو مجاف لها في أحسن الأحوال[14]. ولا تتعدى مواد كتب الحَدَاثيين المصادر التَّالية: آراء أئمة المعتزلة- آراء غلاة الشِّيعة- آراء المستشرقين المبثوثة في كتبهم و"دائرة معارفهم"- حكايا كتب الأدب المشبوهة[15].

أولا: رواد الفكر الحَدَاثي من العرب:

أما عن رواد الحَدَاثة في العصر الحديث ودعاتها في العالم العربي، فمنهم: أدونيس النصيري السوري، وزوجته خالدة سعيد، يوسف الخال الشاعر النَّصراني السوري، د. عبد العزيز المقالح كاتب وشاعر يمني، عبد الله العروي ماركسي مغربي، محمد عابد الجابري مغربي، الشاعر العراقي الماركسي عبد الوهاب البياتي، الشَّاعر الفلسطيني محمود درويش، كاتب ياسين ماركسي جزائري، محمد أركون جزائري، الشَّاعر المصري صلاح عبد الصبور، نزار قباني، بدر شاكر السَّياب، وبلند الحيدري، يوسف إدريس، يوسف السِّباعي، أنيس منصور، أمينة السَّعيد، نوال السَّعداوي، إقبال بركة، ونصر حامد أبو زيد، محمد شحرور، علي حرب، جابر عصفور، حسن حنفي، جمال البنّا وغيرهم[16].

ثانيًا: أبرز شبهات الحَدَاثيين حول السُّنَّة[17]:

1- زعمهم أنَّ التَّمسك بالسُّنَّة يفرق الأمة، وأنَّها لو انسلخت منها لاتّحدت.

---

[14] Al-Shahrī, ʻAbd Allah bin Saʼīd. (2020). *Imkān Al-Tārīkh wa Wāqiʼiyyah Al-Sunnah.* (Vol. 3). Al-Mamlakah Al'Arabiyyah Al-Saʼūdiyyah lil Dirāsāt wa Al-Abḥath, p. 133.

[15] Aḥmad, Ṣalāḥ Al-Dīn Maqbūl. (1991). *Zawābiʼ fī Wajh Al-Sunnah Qadīman wa Hadīthan*. Al-Hind: Mujammaʼ Al-Buḥūth Al-ʻIlmiyyah Al-Islāmiyyah, p. 66.

[16] Alī, Abdul Muḥsin bin Aḥmad. (2016) Al-Manhaj Al-Hadāthī fī Ta'wīl al Qur'an al Karīm ʻAraḍ wa Naqad*. Majallah ʻIlmiyyah Li Kuliyyah Al-Banāt Al-Islāmiyyah, Jāmiʼah Al-Azhar. Kuliyyah Uṣūl Al-Dīn Faraʼa Asyuṭ.* (15).

[17] Maḥmūd, ʻUthman Muʼallim. (N.d.). *Shubhāt Al-Qurāniyyīn.* Al-Mamlakah Al-ʻArabiyah Al-Saʼūdiyyah: Mujammaʼ Al-Malik Fahad li Ṭabāʼah Al-Muṣḥaf Al-Sharīf, p. 384-390. See: Abū Shihbah, Muḥammad bin Muḥammad. (n.d.). *Difāʼ ʻan Al-Sunnah wa Radda Shibhi Al-Mustashriqīn wa Al-Kuttāb Al-Muʼāṣirīn.* N.p: Maktabah Al-Sunnah, p. 45. Wa Al-ʻAid, Nawāl. (n.d.). *Shubhāt Ḥaul Al-Sunnah Al-Nabawiyyah wa Al-Radda ʻAlaihā*, N.p., p. 45. Wa Al-Amīn, Al-Ṣādiq. (1993). *Mamuwaqif Al-Madrasah Al-Aqliyyah min Al-Sunnah Al-Nabawiyyah.* [Risālah Mājistir, Kuliyyah Al-Daʼwah, Takhaṣṣuṣ Al-Kitāb wa Al-Sunnah. Jāmiʼah Umm Al-Qurā, Makkah Al-Mukarramah]. (Vol. 1), p. 72.

2– زعمهم أنَّ الخطاب بالأحاديث كان موجهًا لأمة خاصة وهم العرب في زمن النَّبي ﷺ بما يوافق ظروفهم الخاصة، فلا تلزمنا طاعته؛ إذ كانت مقيدة بزمنه، وزالت بوفاته ﷺ.

3– زعمهم أنَّ الأحاديث انتقدت علميًا ما أفقدها صفة التَّدين؛ وأنَّ الأمور الدِّينيَّة لا يدخلها النَّقد وآراء الرِّجال.

4– زعمهم أنَّ القرآن والعقل مقدم على الأخبار المنسوبة إلى النَّبي ﷺ، فكل ما يعارضهما مرفوض تمامًا، ولو كان صحيحًا.

5– زعمهم أنَّ السُّنَّة ليست وحيًا من الله، وإنَّما لفقت ثم نسبت إلى الرَّسول ﷺ، ولو صحَّت فإنَّنا لم نؤمر باتباعها.

6– زعمهم أنَّ القرآن الكريم ذكر كل شيء يُحتاج إليه في الدِّين مفصلا ومشروحًا من كل وجه، فلا حاجة إلى السُّنَّة.

7– زعمهم أنَّ نسبة السُّنَّة إلى النَّبي ﷺ ليست يقينيَّة؛ بحجة: تأخر تدوينها، وعدم الوثوق بناقليها، وكونها رُويت بالمعنى، مع عدم كفالة الله بحفظها كالقرآن، وكثرة ما غزاها من الأحاديث الموضوعة.

المآخذ العلمية على مؤلف الكتاب

من أهم الأمور والأفكار التي دعى إليها د. شحرور، في كتابه: (السُّنَّة الرَّسوليَّة والسُّنَّة النَّبويَّة)[18]:

1– السَّعي لهدم الإسلام، بادعاء تجديده.

2– إنكار مسألة "التَّرادف اللغوي في الأوصاف"، وهذا الإنكار يلزم منه اختلاف الموصوف، فلا يكون الموصوف واحدًا، وهو الخطأ الذي أدى بالمعتزلة إلى نفي الصِّفات[19].

3– تبني المنهج الفلسفي والدعوة لاتخاذه منهجًا للتَّفكير الإسلامي[20].

---

[18] See: Nāḍirīn, Badr bin Muḥammad. (2010). *Muwaqif Dr. Muḥammad Shaḥrūr min Arkān Al-Imān min Khilāl Kitābihi (Al-Kitāb wa Al-Qurān) Qirā'ah Mu'āṣirah.* Shibkah Al-Alukah. Retrieved: 13 Mei 2010. http://www.alukah.net

[19] See: Shahrour, Muhammad. (2012). *Al-Sunnah Al-Rasūliyyah wa Al-Sunnah Al-Nabawiyyah.* Beirūt: Dār Al-Sāqī, p. 148-194

[20] Ibid, p. 177-195.

4– الدَّعوة إلى تقديس العقل؛ بتشكيكه في السَّلفية، واعتبار أتباعها مجرد مقلدين[21].

5– التَّرويج للمعتقدات الفاسدة، والأفكار الخاطئة؛ بليّ أعناق النُّصوص، وإهمال النَّظر في سياق الآيات، ودلالة الألفاظ[22].

6– تقليل توقير النَّبي في سائر كلامه وكتاباته، وترك التَّرضِّي على الصَّحابة الكرام.

7– تحريف تعريف النُّبوَّة والرِّسالة، والقول بالمقامات المحمدية الثَّلاثة الذي لا أصل له، والحكم على النُّبوَّة بأنَّها محل التَّأويل، وأنَّ الرِّسالة محل الاجتهاد حسب الظُّروف الموضوعية، مع اتهام النَّبي ﷺ بكونه أول المجتهدين في التَّشريع، ومن بعده الصَّحابةرضي الله عنهم[23].

8– الفصل بين آيات التَّشريع فهي عنده تمثل (الرِّسالة) ولا تمثل (النُّبوَّة) وهي قابلة للاجتهاد حسب الظُّروف الاجتماعية والاقتصادية، كما يمكن تحويرها، وتطويرها، أو إلغاؤها واستبدالها.

9– النَّقد الشَّديد لفقهاء الأمة وتراثهم الفقهي العظيم[24].

10– تأويل آيات العقيدة وتخضيعها للمعرفة النِّسبية؛ لأنَّها تمثل (النُّبوَّة) ولا تمثل (الرِّسالة)[25].

11– إهمال العمل بأحاديث الأخلاق وادعاء كونه ليس بلازم، وأنَّ أهميتها تأريخية فقط[26].

12– وصف الديمقراطية بأنَّها ركن أساسي من أركان العقيدة الإسلامية فكرًا وممارسة وأنَّ المسلمين هدموا هذا الرُّكن بوقت مبكر واستبدلوه بالاستبداد في بناء دولتهم على مختلف العصور.[27]

وفي كتابه (السُّنَّة الرَّسوليَّة والسُّنَّة النَّبويَّة) الكثير الذي يدل على أن د. شحرور قد أراحنا من تكلف العذر له؛ حيث صرَّح غير مرة بأنه يريد من الأمة أن تشرعِّ لنفسها ما شاءت

---

[21] Ibid, p. 179-197.
[22] Ibid, p. 178-187.
[23] Ibid, p. 162, 174, 175.
[24] Ibid, p. 150-153, 174.
[25] Ibid, p. 180-191
[26] Ibid, 163, 165, 172.
[27] Ibid, p. 181, 186, 188.

فيما لم يأت به نص قرآني، والأقبح من هذا أن ينسب هذا التَّوجه البدعي إلى النَّبي ﷺ فويل له مما كتبت يده، وويل له مما يصف.

4 أبرز الشُّبهات الواردة في كتاب السُّنَّة الرَّسوليَّة، والسُّنَّة النَّبويَّة.

1.4 الشَّبهة الأولى: ظرفية القصص المحمدي، وعدم صلاحيتها لاستنباط الأحكام، والرَّد عليها.

يقول د. شحرور: " يعتبر القصص المحمدي جزءًا من القصص القرآني، لأنه أخبار بالنسبة إلى من عاصر أحداثه، وأنباء بالنسبة إلينا، وبذلك لا يمكن الاعتماد عليه في التشريع لظرفيته ولأنه متجاوز زمنياً، وكل ما يمكن استخلاصه منه إنما هو العبر فقط لقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ}[يوسف:111] وبالتالي، فما جاء فيه من تعليمات جرت مخاطبته فيها ^ بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِي} إنما كانت موجهة له للعمل بها في تعاملاته كولي أمر مع من عاصره، سواء من المؤمنين أو غيرهم، مثال ذلك ما جاءه من تعليمات في تنظيم المجتمع وقوانين السِّلم والحرب في سِجَالاتِه مع الأمم الأخرى"[28].

ثم هو يضرب أمثلة كثيرة على هذه الشُّبهة التي يفتريها، من ذلك يقول عند شرحه للآيتين الكريمتين من سورة الحجرات وهي قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِي وَلاَ تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تَشْعُرُون}[الحجرات:2]. وقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيم}[الحجرات:3]. " هذه التَّعليمات نجدها موزعة في التنزيل الحكيم حسب الواقعة أو الحال أو المقال الذي استدعى إنزالها وتنزيلها في آن واحد ولا ينبني عليها أي تشريع، ... ومن الأمثلة خفض الصوت في حضرة النَّبي ^، فالآية الأولى فيها تعليم بعدم رفع الأصوات بحضور النَّبي لذا قال: {لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِي}، وذكر هنا النَّبي ولم يذكر الرَّسول، أي الآية فيها أمر تعليمي للمؤمنين من أتباعه بعدم رفع أصواتهم أمامه عندما يحتدّ النقاش معه في المسائل المتعلقة بالسياسة والحرب والقتال أو بالأمور الخاصة بضبط المجتمع، أي في الأمور التي كان يجتهد فيها من مقام النُّبوَّة،

[28] Ibid, p. 148.

أما الآية الثَّانية فذكر فيها {الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ}، حيث ذكر هنا مقام الرِّسالة وذلك عندما يتعلق الأمر بتبليغ الوحي فإن طاعتهم له فيها نابعة من التقوى. وعلينا هنا أن نلاحظ الدقة في توضيح صلاحيات كل من مقامي النُّبوَّة والرِّسالة؛ فأما المقام الأول فقد مارس ^ من خلاله الاجتهاد كقائد سياسي وولي أمر للمجتمع، وكان لهم حق مناقشته في اجتهاداته للتوصل إلى قرارات تخدم الصالح العام للمجتمع. أما المقام الثَّاني، وهو مقام الرِّسالة عند تبليغه لما جاءه من ربه، فهنا وجب عليهم غضّ أصواتهم وعدم معاندته فيما جاءه من ربه"[29].

الرَّدّ على الشُّبهة:

1) نلحظ محاولة المؤلف التفريق بين القرآن والسُّنَّة، فهو ينكر العمل والتأسي بالسُّنَّة الواردة في القرآن، بزعم أنها قصص محمدية لا تشريعية! وهل يؤخذ التشريع إلا من مبلّغ الوحي ومبينه، فضلا عن أن يؤخذ من قصصه ﷺ، والمؤلف بذلك يكشف لنا عن تضاد عقله، وتناقض قوله، فمن ردَّ شيئًا من القرآن فقد ردَّه كله. وقد حاول هو وأسلافه الطعن في القرآن وانقلبوا على أعقابهم خائبين، فصوبوا سهامهم نحو السُّنَّة، للطعن والتشكيك والتقليل من مكانتها؛ ليبقى القرآن مجملا لا ينتفع به إلا تلاوة، ولا يعمل بمقتضاه. ولكن هيهات هيهات لمن يحوم حول وحي الله، فلن يكون جزاؤه إلا أن ينكشف عواره، ويفضح الله زيف أخباره، ويبقى القرآن محفوظًا بحفظه عز وجل مصداقًا لقوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون}[الحجر:9].

2) ما أشبه قول د.شحرور، بمقال بعض أهل الكتاب، الذين قالوا: (إنَّ محمدًا رسول الله لكنْ إلى العرب خاصَّة). وقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على أنَّ رسالة محمد ﷺ جاءت عامة للخلق كلهم، إنسهم وجنُّهم إلى يوم القيامة، قال تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاس إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِي الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُون}[الأعراف:158]. وقال تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا}[النساء:79]. وقال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ

[29] Ibid, p. 148-149.

أَكْثَرَ النَّاس لاَ يَعْلَمُون}[سبأ:28]. وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسول بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاس إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِين}[المائدة:67]. كل هذه الآيات الكريمات تشهد بأن السُّنَّة النَّبويَّة وحي من عند الله تعالى يجب الالتزام بها، كما لا يسع المسلم الخروج عنها، ولم ترد آية من القرآن، تتحدث عن طاعة منفصلة وأخرى متصلة، والقرآن كله وحي يجب العمل بمقتضاه، ولا فرق بين آيات الأحكام فيه، وبين آيات العقائد، أو آيات القصص، بل العكس من ذلك حثَّ القرآن على الاقتداء والتَّأسي بالنَّبي محمد ﷺ، فقد قال عزَّ من قائل: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}[الأحزاب:21]. قال المفسرون في معنى الآية: هلا اقتديتم بمحمد ﷺ وتأسيتم بشمائله[30]، وعن ابن عباس في معنى: {أُسْوَةٌ حَسَنَة}: أي سُنة صالحة. "ومثل هذا إنما يذكر عن زلات تكون إما من المنافقين أو من المؤمنين، فيقول: لكم في التَّأسي برسول الله الاقتداء والقدوة به، فهو يخرج على وجوه:

– **الأول**: لقد كان لكم في رسول الله قبل أن يبعث رسولا، وقبل أن يوحى إليه فيما عرفتموه من حسن خلقه وكرمه وشرفه وأمانته أسوة حسنة؛ فكيف تركتم اتباعه إذا بعث رسولا؟!

– **الثَّاني**: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ}، أي: صار لكم {فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ}: إذا بعث رسولا {أُسْوَةٌ حَسَنَة}: فيما أنزل إليه وأوحي إليه، وفيما شاهدتموه من حسن خلقه وكرمه؛ فالواجب عليكم أن تتاسوا به.

– **الثَّالث**: لقد كان لكم بالمؤمنين أسوة استوائهم، إذا اتبعتم ما سَنَّه وشرعه لكم رسول الله ﷺ. قال الإمام السَّعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت 1376هـ): "واستدل الأصوليون في هذه الآية، على الاحتجاج بأفعال الرَّسول ﷺ، وأن الأصل أن أمته أسوته في الأحكام، إلا ما دلّ

[30] Ibn Kathīr, Ismā'īl bin Umar bin Kathīr Al-Qurashī Al-Baṣri. (1999). *Tafsīr Al-Qur'ān Al-'Aẓīm (Tafsīr Ibn Kathīr)*. Taḥqīq: Sāmī bin Muḥammad Salāmah. (2nd ed, vol. 6). N.p: Dār Ṭaybah wa Al-Tauzī', p. 391.

الدَّليل الشَّرعي على الاختصاص به"[31].

3) أما زعمه بأنَّ القصص المحمدي لا تستنبط منه الأحكام، فهذا زعم باطل؛ لقوله تعالى: {فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُون}[الأعراف:176]، لأن النَّبي ﷺ لم يأت بشيء من عنده، حتى القصص النَّبوي في السُّنَّة إنما هي وحي يوحى؛ فمحمد ﷺ لا ينطق عن الهوى، والقائل بهذا القول الباطل إنما يصدق أقوال المشركين الذين يزعمون أنَّ النَّبي معلَّم وأنه أتى بالقرآن من عند نفسه، وهذا لا يقول به مسلم[32]. وقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُون}[يوسف:111]. وهي الآية التي استدل بها المؤلف مع بترها لئلا تظهر الحقيقة. قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت774هـ): {وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ} "أي: من الكتب المنزلة من السماء، وهو يصدق ما فيها من الصحيح، وينفي ما وقع فيها من تحريف وتبديل وتغيير، ويحكم عليها بالنَّسخ أو التَّقرير. {وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ}: مما يحتاج العباد إليه من تحليل وتحريم، ومحبوب ومكروه وغير ذلك من الأمر بالطَّاعات والواجبات والمستحبات، والنَّهي عن المحرمات وما شاكلها من المكروهات، والإخبار عن الغيوب المستقبلة المجملة والتَّفصيلية... فلهذا كان (وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ): تهتدي به قلوبهم من الغي إلى الرَّشاد، ومن الضلالة إلى السداد، ويبتغون به الرحمة من رب العباد، في هذه الحياة الدنيا ويوم المعاد"[33]. فشأن القرآن ليس كشأن الكتب السَّماويَّة السَّابقة التي طالها التَّحريف والتَّغييَّر والتَّبديل. حتى نصدق من يقول بعدم شرعية قصصه، أو بأن منها ما لا يصلح تطبيقه والعمل به في هذا العصر، والواقع يشهد كيف يستنبط العلماء من القصص المحمدي فوائد وأحكامًا

---

[31] Al-Sa'dī, Abdul Raḥman bin Nāṣir bin Abdullah. (2000). *Taysīr Al-Karīm Al-Rahman fi Tafsīr Kalām Al-Mannān.* Taḥqīq: Abd Raḥman bin Muallā Al-Luwayhiq. (1st ed). N.p: Muassasah Al-Risaālah, p. 661. Al-Qurṭubī, Muḥammad bin (1964). *Al-Jāmi' li Aḥkām Al-Qur'ān (Tafsīr Al-Qurtubī).* Taḥqīq: Aḥmad Al-Bardūnī wa ghairihi. (2nd ed, vol. 14). Al-Miṣriyyah, Al-Qāherah: Dār Al-Kutub Al-Miṣriyyah, p. 156.

[32] 'Abd Al-Raḥman bin 'Abdullah. *Shubhāt wa Abāṭīl ḥaul Qaṣaṣ Al-Qurān Al-Karīm wa Alfāẓihi wa Al-Za'im anna Al-Sunnah laisat Maṣdar Tashrī'.* Mishkah Al-Islāmiyyah. www.almeshkat.net/

[33] Ibn Kathīr, *Tafsīr Al-Qur'ān Al-'Aẓīm (Tafsīr Ibn Kathīr).* (Vol. 4). p. 426.

جليلة.

4) ثم نجد المؤلف يفرق تفريقًا باطلا بين وجوب طاعة الرَّسول وبين وجوب طاعة النَّبي، والرَّدّ على قوله الباطل من وجوه[34]:

– **الأول**: الفرق بين النَّبي والرَّسول: أن النَّبي هو من أوحى الله إليه، فإن أمر بتبليغ ما يوحى إليه للناس فهو رسول، وإن لم يؤمر بالتبليغ فهو نبي فقط، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسول. وبعض الأنبياء رسل، وبعضهم ليسوا رسلا، لكنّ جميع الرسل أنبياء، ونبينا محمد ﷺ أفضل أولي العزم من الرُّسل، ولا مانع من أن نقول: النَّبي أو الرَّسول عند ذكر نبيّنا محمد ﷺ؛ فقد وصفه القرآن بالوصفين معًا.

– **الثَّاني**: التَّفريق بين النُّبوَّة والرِّسالة بهذا المفهوم لم يعرفه أحد من الصَّحابة ولا التَّابعين ولا علماء الأمة عبر عصورها، إنَّما هو من اختراع هؤلاء المحرفين، ومن سار على نهجهم، يقصدون بهذا إقصاء السُّنَّة عن التشريع، وعدم القبول بحكم النَّبي ﷺ.

– **الثَّالث**: هذا الادعاء مخالف للُّلغة العربية، حيث إن لفظ النَّبي مأخوذ من النبوءة، أي أنه منبأ من الله وليس من تلقاء نفسه.

– **الرَّابع**: القارئ لهذا الكتاب يلحظ السمة التي درج عليها د.شحرور وأتباعه، من قلة توقير النَّبي ﷺ، فهو في نظرهم لا يعدو كونه بشراً مثلنا، غير أنه يوحى إليه. وهذا مخالف تمام المخالفة لما أمر الله به من التوقير والتأدب معه ﷺ[35]. حيث قال عروة بن مسعود رضي الله عنه لما وفد على النَّبي ﷺ عند مجيئه إلى مكة مع أصحابه: «أَيْ قَوْمِ، وَاللَّهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ، وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكِسْرَى وَالنَّجَاشِيِّ وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ، يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ مُحَمَّدًا، وَاللَّهِ إِنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إِلاَّ وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَدَلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمُ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ

---

[34] *Tafrīq Bāṭil baina Al-Risālah wa Al-Nubuwwah fī Wujūb Al-Ṭā'ah wa Al-Ittibā'* . Retrieved: 18/10/2016. Rābiṭah Al-'Ulamā' Al-Sūrīn. https://islamsyria.com/

[35] Nāḍirīn, *Mawqif Dr. Muḥammad Shaḥrūr min Arkān Al-Imān min Khilāl Kitābihi (Al-Kitāb wa Al-Qurān) Qirā'ah Mu'āṣirah.* Shibkah Al-Alukah. Retrieved: 13 Mei 2010. http://www.alukah.net

خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ»[36].

5) أما الآيتين من سورة الحجرات التي يستدل بها المؤلف، ويفسرها تفسيرًا عقليًا متناقضًا في ذاته، فينفي بقوله توقير النَّبي ﷺ ومحبته، وينتفي مع ذلك الإيمان، وحكم القرآن، والرَّدّ على ذلك من وجوه:

- **الأول**: يلي توقير ذي الجلال توقير صاحب الشمائل وعظيم الخصال محمد ﷺ ؛ فتوقيره سبيل النجاح والفلاح، قال تعالى: {فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون}[الأعراف:157]. وقال تعالى: {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً}[الفتح:8-9]. قال السَّمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت 489هـ): "وقوله: {وَتُعَزِّرُوهُ} أي: تعظموه. وقوله: {وَتُوَقِّرُوهُ}، أي: تفخموه وتبجلوه"[37].
- **الثَّاني**: معلوم أنَّ حرمة النَّبي ﷺ بعد وفاته كحرمته في أيام حياته، ومن توقيره ألا يُرفع الصَّوت عنده ﷺ حيًا ولا ميتًا. وقد بين تعالى أنَّ توقيره واحترامه ﷺ بغض الصوت عنده لا يكون إلا من الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى، أي: أخلصها لها وأنَّ لهم بذلك عند الله المغفرة والأجر العظيم، والخوف العظيم لمن لم يمتثل من أن يحبط عمله[38].
- **الثَّالث**: شدَّد عمر بن الخطَّاب ﷺ النَّكير على رجلين رفعا أصواتهما في مسجده ﷺ، فعن السَّائب بن يزيد، قال: كُنْتُ قَائِمًا فِي المَسْجِدِ فَحَصَبَنِي رَجُلٌ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَأْتِنِي بِهَذَيْنِ، فَجِئْتُهُ بِهِمَا، قَالَ: مَنْ أَنْتُمَا – أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتُمَا؟ – قَالاَ: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، قَالَ: «لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ البَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا، تَرْفَعَانِ

---

[36] Al-Bukhārī, *Al-Jāmi Al-Musnad Al-Ṣaḥīḥ Al-Mukhtaṣar min Umūr Rasūl Allah (Saḥīh Al-Bukhārī).* (Vol. 3, Akhrajahu Al-Bukhārī, Kitāb Al-Shurūṭ, Bāb Al-Shurūṭ fī Al-Jihād wa Al-Ṣalh. No. Hadīth: 2731), p. 193.

[37] Al-Sam'ānī, Manṣūr bin Muḥammad Abū Al-Muẓaffar. (1997). *Tafsīr Al-Qur'ān.* Taḥqīq: Yāsir bin Ibrāhīm wa Ghunaim bin 'Abbas bin Ghunaim. (Vol. 5). Al-Sa'ūdiyyah: Dār Al-Waṭan, p. 193.

[38] See: Al-Sa'dī, *Taysīr Al-Karīm Al-Rahman fi Tafsīr Kalām Al-Mannān,* p. 792. Al-Shanqīṭī, Muḥammad Al-Amīn bin Muḥammad (1995). *Aḍwā Al-Bayān fi Iḍāḥ Al-Qur'ān bi Al-Qur'ān.* (Vol. 7). Beirūt: Dār Al-Fikr lil Ṭabā'ah, p. 402-403.

أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»[39].

2.4 الشُّبهة الثَّانية: المقامات المحمدية الثَّلاثة، والرَّد عليها.

ثم يثير شبهة أخرى بعنوان: الاجتهاد في السُّنَّة النَّبويَّة، يتحدث فيها عن المقامات المحمدية الثَّلاثة. ويعرِّفها بـ[40]:

– **مقام محمد الرَّجل**: هو الذي لا تلزم فيه أي طاعة، لا متصلة ولا منفصلة، لأنه يتعلق بالصفات والتصرفات الخاصة به (ص) كرجل ولا تلزم أي مؤمن بها، سواء ممن عاصره أو من جاء بعده. ويمثل لها بالأمثلة التَّالية: (لعق الأصابع عند الانتهاء من الطعام)، (خصف النعل)، (حب الطيب والنساء). ثم يعلق عليها بقوله: "هذه الأحاديث وأمثالها ليس مطلوبًا فيها الاتباع والاقتداء والتَّأسي، وإننا نؤكد أن ما يقال عنه الطِّب النَّبوي لا أساس له من الصِّحة نهائيًا. فالرَّسول (ص) كان يتبع. المستوى الطبي السائد في عصره"[41].

– **مقام محمد النَّبي**: هو مقام لبعثه رسولا، أما النُّبوَّة فهي القرآن والسَّبع المثاني. والنُّبوَّة تستدعي التَّصديق أو التَّكذيب ولا علاقة لها بالطاعة، لا متصلة ولا منفصلة. ويمثل لها بالأمثلة التَّالية: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج)، (إن الله يكره العبث في الصلاة والرفث في الصيام)، (آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان). ثم يعلق عليها بقوله: "فهذه الأحاديث نأخذ منها ما لم يتعارض مع التنزيل الحكيم ومع ما جاء فيه من تشريعات أو قيم إنسانية عُليا أو مع الواقع، وطاعته فيها طاعة متصلة في حياته وبعد مماته، فإن تعارضت هذه الأحاديث مع التنزيل أو الواقع رُفضت مباشرة، مهما علا سندها"[42].

– **مقام محمد الرَّسول**: وهو الذي أمر فيه بتبليغ الوحي (نبوة ورسالة)، لذا فهو يستدعي المعصية أو الطاعة، وقد أمر الله عزَّوجل المؤمنين بطاعة الرَّسول طاعة متصلة فيما يتعلق بالشعائر والقيم الإنسانية. ويمثل لها بالأمثلة التالية: (تزوج رسول الله (ص) ميمونة وهو

---

[39] Al-Bukhārī, *Saḥīh Al-Bukhārī.* (Vol. 1, Akhrajahu Al-Bukhārī, Kitāb Al-Solāt, Bāb Rafa'a Al-Ṣauṭ fī Al-Masājid. No. Hadīth: 470), p. 101.

[40] Al-Sa'dī, *Taysīr Al-Karīm Al-Rahman fī Tafsīr Kalām Al-Mannān,* p. 799.

[41] Shahrour, *Al-Sunnah Al-Rasūliyyah wa Al-Sunnah Al-Nabawiyyah,* p. 163

[42] Ibid, p. 164.

محرم)،(كل بيمينك وكل مما يليك)، (تخيروا لنطفكم وتباعدوا بالنسب)، ثم يعلق عليها بقوله: "هذه الأحاديث الواردة من مقام النُّبوَّة لا يمكن أخذها كمصادر التشريع واتباعها رغم أنها متوافقة مع التنزيل الحكيم، لأنها جاءت وفق شروط موضوعية مخصوصة وموجهة لمن عاصره من أفراد مجتمعه فقط"[43]. إلى أن يقول: " الفرق بيننا وبين الذين يخُرُّون على الأحاديث النَّبويَّة صمّاً وعمياناً من دون تمييز هو أنهم يعتبرون هذه الأحاديث تشريعاً ثابتاً إلى يوم القيامة، بينما نعتبرها نحن تنظيماً يتغير بتغير الأحوال... "[44].

الرَّدّ على الشُّبهة:

1) يذكر المؤلف مقامات تخص النَّبي محمد ﷺ، وما هي إلا بدعًا من القول المفترى، كما أنه يذكرنا في دعواه باحتجاج المشركين على بشرية النَّبي ﷺ من قبل حين طلبوا أن يكون من جنس الملائكة، كما حكى القرآن عنهم، ولو استجاب الله لسؤلهم، لنزل عليهم في صورة رجل من البشر؛ ليتمكنوا من مخاطبته، كما قال تعالى: {وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُون}[الأنعام:9]. واعترضوا على طبيعته البشرية التي تحقق المقصود من بعثته إليهم ﷺ كما ورد في قوله تعالى: {وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسول يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ لَوْلاَ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا}[الفرقان:7]. كل ذلك مع تجاهلهم للصفات البشرية المكتملة في شخصية محمد ﷺ والتي تخوله للقيادة، وتجعله أنموذجًا للاقتداء {مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا}[الأحزاب:40].

2) أنَّ القرآن الكريم أمرنا بطاعة محمد ﷺ رسولا ونبيًا طاعة مطلقة؛ لأسباب منها[45]:

- **الأول**: لا دليل على تقسيم طاعة النَّبي إلى متصلة ومنفصلة، وما هذا إلا رأي فاسد يقصد به التلاعب بالسُّنَّة النَّبويَّة ورفضها.

---

[43] Ibid, p. 166-170.

[44] Ibid, p. 169.

[45] See: *Tafrīq Bāṭil baina Al-Risālah wa Al-Nubuwwah fī Wujūb Al-Ṭā'ah wa Al-Ittibā'*. Retrieved: 18/10/2016. Rābiṭah Al-'Ulamā' Al-Sūrīn. https://islamsyria.com/

- **الثَّاني**: أثبت الله تعالى العصمة في القرآن الكريم: "للنَّبي" كما أثبتها "للرسول" دون أن يفرق بينهما، قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلاَ نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيم}[الحج:52]، فالآية لم تقصر العصمة على "الرَّسول" بل عطفت عليها كذلك "النَّبي" للدلالة على عدم التفريق بينهما في هذه النقطة بالذات. وكذلك لو كان هناك فرق لم يكن للعطف في قوله تعالى: {وَلاَ نَبِيٍّ} أي فائدة.
- **الثَّالث**: وكذلك الاتباع يدل على وجوب الطاعة، وقد أمرنا باتباعه رسولا ونبيًا بقوله: {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسول النَّبِي} [سورة الأعراف:157] ولو كان الأمر مقتصرًا على وجوب طاعته رسولا فقط، لم يكن هناك أي حاجة لذكر {النَّبي} في الآية.
- **الرَّابع**: خاطب الله سبحانه رسوله ﷺ بوصف النُّبوَّة في حال قيامه بالتبليغ فقال: {يَا أَيُّهَا النَّبِي إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا} [سورة الأحزاب:45-46] ولو كانت هذه الأمور متعلقة بالرِّسالة فقط: كان ينبغي أن يخاطبه بقول: (يا أيها الرَّسول)، ولكن لما كان الخطاب بـ{يَا أَيُّهَا النَّبي}، دلّ على اتحاد مهام الرِّسالة والنُّبوَّة ووجوب الاتباع فيما أمرنا به بوصفه رسولا ونبيًا.
- **الخامس**: كما أخبرنا تعالى أنه يوحي إلى محمد ﷺ وينزل عليه بصفة (الرَّسول) كما في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسول بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ} [سورة المائدة:67]. كذلك أخبرنا أنه يوحي إليه وينزل إليه بصفة (النَّبي) كما في قوله تعالى: {وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِالله والنَّبِي وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاء وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَاسِقُون}[المائدة:81]. فقوله: {وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ} دلالته واضحة على أن الله تعالى ينزل عليه ويوحي إليه بصفته نبيًا.
- **السَّادس**: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِي إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لاَّ يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلاَ يَسْرِقْنَ وَلاَ يَزْنِينَ وَلاَ يَقْتُلْنَ أَوْلاَدَهُنَّ وَلاَ يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلاَ يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ}[الممتحنة:12]. فدلالة {وَلاَ يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ} تدل على وجوب طاعته وعدم معصيته، والخطاب في صدر الآية {يَا أَيُّهَا النَّبِي} دلّ على وجوب طاعة النَّبي، ولو كان الأمر حسبما تقول، كان ينبغي أن يقول له (يا أيها الرَّسول).

- **السَّابع**: أكد الرَّسول ﷺ في أحاديثه التأكيد على وجوب الإيمان به كنبي وكذلك كرسول، فعن البراء بن عازب ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَهْبَةً وَرَغْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مُتَّ عَلَى الفِطْرَةِ فَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَقُولُ» فَقُلْتُ أَسْتَذْكِرُهُنَّ: وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. قَالَ: «لاَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»[46]. فلما أراد الصحابي الجليل تبديل لفظ (النَّبي) بـ(الرَّسول) صحح له النَّبي ﷺ؛ فكان في ذلك دلالة على أهمية نبوته وأنها من صميم الرِّسالة التي أمره الله بتبليغها.

3) نلحظ هنا ما وقع فيه المؤلف من التسريب والدبيب، فمن أين جاء بهذا التفصيل العجيب، وقد قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسول بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}[المائدة:67]. والآية واضحة في أن (الرِّسالة) هي (ما أنزل الله إلى نبيه)، لا فرق في ذلك بين توحيد، أو تشريع، أو علم بشيء لم يكن هو ولا قومه يعلمونه، فمن أين أتت القراءة المعاصرة إذًا بأحكامها تلك[47]؟

4) معلوم أن الإيمان مبني على التصديق بخبر الله وخبر رسوله، وقد جاء في أول سور القرآن الثناء على المتقين والإشارة إلى أعظم صفاتهم وهي في قوله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِين الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُون} [سورة البقرة:2-3]. أي يصدقون بالغيب، والغيب هو خبر الله وخبر رسوله، فلا يُكذَّب خبر الله وخبر رسوله لشبهة، ولا يعارض أمر الله وأمر رسوله لشهوة، وهذه خلاصة الدين: التصديق بالأخبار، والعمل بالأحكام، قال تعالى: {وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلِ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيم وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ

---

[46] Al-Bukhārī, *Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī.* (Vol. 8, Akhrajahu Al-Bukhārī, Kitāb Al-Da'wāt. Bāb Izā Bāt Ṭāhiran wa Faḍlihi, No. 6311), p. 68.

[47] Al-Ṣidāwī, Yūsuf. (n.d.). *Bayḍah Al-Dīk.* N.p, p. 50

عَن سَبِيلِ اللهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُون إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِين} [سورة الأنعام:115-117][48].

5) كما نجده يسوق الأحاديث وكأنها نصوص عادية، بلا إسناد ولا نسبة تشعر بقداستها وشرعيتها، ويخلط الصحيح منها بالضعيف، فالأمر عنده سيان.

3.4 الشُّبهة الثَّالثة: الثَّورة النَّبويَّة، والفصل بين السُّلطات الأربع، والرَّد عليها.

يقول د.شحرور: "وقد جاء هذا القاموس الثوري النبوي كخلاصة لتجربة سياسية كُلِّف النَّبي من مقام النُّبوَّة بأداء مهمتها بالاجتهاد لتغيير ثقافة بيئته وإقامة دولة تتبع هذا التغيير الفكري، وتكون قادرة على حمايته والدفاع عنه ونشره. نتوصل من خلالها إلى نتيجة جد مهمة مفادها أن النَّبي (ص) قد مارس قفزة سياسية غير مسبوقة من خلال ثورته هذه، والتي قام فيها بالفصل بين السُّلطات الأربع التي خولها له مقام النُّبوَّة والتي كانت بين يديه: التَّشريعيَّة، القضائية، التَّنفيذيَّة، الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، فهذه السُّلطات على اختلاف مهماتها مكنته من أداء المهمة الأساسية التي أوكلت إليه والمتمثلة في إقامة دولة قوية سياسياً وفي زمن قياسي"[49]. ثم يعرِّف هذه السُّلطات الأربع، على النَّحو التَّالي:

– **التشريعية:** وهي السلطة التي منحت للنبي حق التشريع لمجتمعه ضمن حدود الله من دون الخروج عنها، وتقييده للحلال وإطلاقه بالأمر والنهي فيه حسب ما يتناسب مع أعراف المجتمع وتقاليده، والاجتهاد في المنهيات وفي وضع حدود مرحلية عرفية.

– **القضائية:** وهي السلطة التي منحت للنَّبي حق القضاء وفق ما يتناسب مع حدود الله الواردة في رسالته، وأعراف المجتمع وتقاليده، من دون الخروج عنها، وهي السلطة التي تُفضّ فيها النِّزاعات والخلافات التي تنشب بين النَّاس، بعضهم مع بعض، وتحقق تبعيتهم للدولة طبقاً للقوانين التشريعية التي تطبق عليهم والتي يجب أن تكون حدودية...، وهي أخطر

---

[48] Al-Maṭarī, Muḥammad bin ‘Alī. “Al-Qawā’id Al-Sab’ Al-Kāfiah fī Al-Rad ‘ala ‘Adnān Ibrāhīm fī Manhajuhu Al-Tashkīkī li Sunnah Al-Nabawiyyah”. Retrieved: 14/09/2015. *http://www.alukah.ne*

[49] Shahrour, *Al-Sunnah Al-Rasūliyyah wa Al-Sunnah Al-Nabawiyyah,* p. 163

سلطة لأنها تجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهي تعتمد على السلطة التشريعية في الأحكام، وتأمر السلطة التنفيذية بالتنفيذ، وهنا خطورتها.

– **التنفيذية:** وهي السلطة التي خوّلت النَّبي صلاحيات الإمساك بزمام الأمور السياسية في الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد، وهي التي مارس فيها الإكراه، لأنَّها هي التي تقوم بتنفيذ التشريعات والأحكام الصادرة عن السلطتين الأولى والثانية في المجتمع،... فهذه السلطة منفصلة تماماً عن مقام الرسالة،... وقد مارسها الرسول من مقام النبوة وفق الأعراف والتقاليد وقوانين السلم والحرب التي كانت سائدة آنذاك.

– **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** وهي سلطة مراقبة السلطات الثلاث في حال حيادها عن تحقيق العدل في المجتمع، وإن كانت في بداية الأمر في بداية الأمر في يد الرسول الذي نهى عن المنكر الذي كان متفشياً في المجتمع الجاهلي آنذاك، وبنى مجتمعاً مؤمناً عمل على تحقيق العدالة فيه في أرقى صورة إنسانية ممكنة لها آنذاك، من خلال البدء بمنح المرأة حقوقها واعتبارها...[50]. إلى أن يقول: " فهذه السلطات الأربع أطيع فيها (ص) طاعة منفصلة، أي في حياته من أفراد مجتمعه. ثم بعد وفاته مباشرة، فصل الصحابة السلطة القضائية عن السلطة السياسية، إذ حين تولى أبو بكر الخلافة أوكل مهمة القضاء إلى ابن الخطاب، لكن بقيت السلطتان التشريعية والتنفيذية في يده، واستمرتا بعد ذلك في يد واحدة لكل من ملك سطوة الحكم، يمارس هاتين السلطتين كيفما شاء بتشريع ما شاء وفرضه على المجتمع ولو عُنوة"[51].

الرَّدّ على الشُّبهة:

1) تسمية الرِّسالة النَّبويَّة بـ (قاموس ثوري نبوي) من الأخطاء الفادحة التي تهدم العقيدة، وتخرج قائلها عن دائرة الإيمان، وإن المسمى ليشعر بأنها ثورة بشرية قام بها أحد الرِّجال العاديين، كالثورات التي مرّت بنا عبر التَّأريخ، وكل هذا لم يكن. فمحمد ﷺ النَّبي الرَّسول بعث من لدن ربه تعالى بخاتمة الشَّرائع السَّماويَّة، وأؤيد بالعلامات والمعجزات الباهرات التي آمن عليها البشر في زمانه ﷺ، ولا زال الخلق يتوافدون على دينه في هذا الزَّمان.

[50] Shahrour, *Al-Sunnah Al-Rasūliyyah wa Al-Sunnah Al-Nabawiyyah,* p. 191-190
[51] Ibid., p. 191.

2) لم تأت الشَّريعة لمجرد تغيير ثقافات، أو إقامة دولة، أو طلبًا للرئاسة وفرضًا للسياسات؛ بل جاءت لهدف أعظم، ومهمة أكبر، جاءت لتخرج النَّاس من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام، وجاءت في عرب الأرض خصوصًا الذين لم تكن لهم حضارة، ولا اتصال بكتاب سماوي أو دين ينظم غوغائيتهم، قال تعالى: {الَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاس مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيد}[إبراهيم:1]. وقوله: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا}[الأنعام:92]. فرفع الله به شأنهم، وأعلى قدرهم، وفضلهم به على كثير ممن خلق تفضيلا.

3) أما تقسيمه السُّلطات إلى أربع، فهذا يذكرنا بالقوانين الوضعية السَّائدة في بعض الدُّول الإسلامية العربية اليوم، للأسف. والسؤال الذي يطرح نفسه من أي كتاب تاريخي أتى د.شحرور بهذا التَّقسيم؟ أم أنها تقسيمات من محض الخيال! ولا مفرّ من كونه خيالا، والمسلمون أمة تستند إلى الدَّليل قبل التَّعليل والتَّمثيل.

4) ثم نسأل المؤلف عن معنى الفصل بين السُّلطات الأربع، وكيف يكون؟ ونضع احتمالات للإجابة على وجوه:

- **الأول**: إن كان يقصد بالفصل (عدم شرعيتها): فكيف يُلزم النَّبي ﷺ النَّاس بها، وهو يعلم أنها ليست من الشرع؟
- **الثَّاني**: إن كان يقصد بالفصل (عدم تطبيقها والحاجة إليها بعد وفاته ﷺ)، فالمفروض أن تكون هذه السُّنن الخاصة بالنُّبوَّة –على حدّ زعمه– قد دُرست واندثرت مذ ذاك العهد ولم يصلنا اليوم منها شيء؛ لأن النَّبي ﷺ هو من فصلها!
- **الثَّالث**: يناقض المؤلف نفسه، ويكشف عن اختلاط عقله، حين يقول في وصفه للسُّلطة القضائية بأنَّها: " أخطر سلطة لأنها تجمع بين السُّلطتين التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة، فهي تعتمد على السُّلطة التَّشريعيَّة في الأحكام، وتأمر السُّلطة التَّنفيذيَّة بالتنفيذ، وهنا خطورتها ". إذن كيف ومتى ولماذا يفصل بينها النَّبي ﷺ؟!
- **الرَّابع**: يقول عن سلطة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر: "وهي سلطة مراقبة السُّلطات الثَّلاث في حال حيادها". فمن أين جاء الفصل وما معناه؟ كل هذه العبارات المتناقضة،

المغالطة للعقول والأفهام تنطرح في وجه قائلها، حينما نجده يقول: " فهذه السُّلطات الأربع أطيع فيها (ص) طاعة منفصلة، أي في حياته من أفراد مجتمعه. ثم بعد وفاته مباشرة، فصل الصَّحابة السُّلطة القضائية عن السُّلطة السِّياسيَّة، ..." وفي هذه الأسطر يجمع المؤلف بين عدد من المتناقضات، كيف يطاع النَّبي ﷺ في هذه السُّلطات الأربع في حياته، ثم تفصل مباشرة بعد وفاته؟! وقد فصلها النَّبي ﷺ أثناء ممارستها له؟!

- **الخامس**: يوجه الاتهام للصَّحابة العدول ﷺ، بتعطيل سنة النَّبي ﷺ وفصلها، ومعلوم أن الصَّحابة حذوا حذو النَّبي ﷺ في كل شؤونهم وأحوالهم فلم يتركوا شيئًا إلا وقد تابعوه فيه. فهذا الصديق ﷺ يقول في شأن إنفاذ سرية أسامة بن زيد ﷺ، وقد توفي النَّبي ﷺ، وحاصر المرتدون المدينة، واشتد الكرب بالمسلمين، فأشاروا على الخليفة بأن يدافع الجيش عن المدينة: " والله الذي لا إله غيره، لو جرت الكلاب بأرجل أزواج رسول الله ﷺ ما رددت جيشًا وجهه رسول الله، ولا حللت لواء عقده رسول الله "[52].

5) يقول في بيانه للسلطة التَّنفيذيَّة، أن النَّبي ﷺ مارس فيها الإكراه، وقوله مخالف لقوله تعالى: {لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}[البقرة:265]. ومخالف لصحيح المنقول عنه ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتًا، وَلَا مُتَعَنِّتًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيَسِّرًا»[53]. ولو مارس النَّبي ﷺ الإكراه على أحد؛ لأكره عمَّه على كلمة يقولها يشفع له بها عند الله وينقذه من النَّار، ولكن قال له ربه عز وجل: {إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاء}[القصص:56].

---

[52] Ibn Al-'Arabī, Muḥammad bin Abd Allah Abū Bakar. (1998). *Al-'Awāṣum min Al-Qawāṣim fī Taḥqīq Mawāqif Al-Ṣaḥabah ba'da Wafāt Al-Nabi.* Taḥqīq: Muḥib Al-Dīn Al-Khuṭaib. (Vol. 1). Al-Sa'ūdiyyah: Wizārah Al-Shu'ūn Al-Islāmiyyah, p. 45. Wa Al-Haitamī, Aḥmad bin Muḥammad bin Ali Ibn Ḥajar. (1997). *Al-Ṣawā'iq Al-Muḥarriqah 'alā Ahl Al-Rafaḍ wa Al-Ḍalāl wa Al- Zindiqah.* Taḥqīq: Abdul Raḥman Al-Turkī wa Kāmil Muḥammad Al-Kharraṭ. (Vol. 5, No. Ḥadīth: 1478). Lubnān: Muassasah Al-Risālah, p. 45.

[53] Al-Naysāburī, *Ṣaḥīḥ Muslim.* (Vol. 2, Kitāb Al-Ṭallāq, Bāb 'An Takhyīr Imraatuhu Lā Yakūn Ṭallāqan. No. 1478), p. 1104.

6) شهد التَّأريخ على مرِّ العصور كما شهد واقع البشريَّة بأن قانونًا لم يفلح في قيادة النَّاس، كما أفلحت الشَّريعة الإسلامية المستندة إلى الحكم بما في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ. وفي عباراته ما يشهد بكون النَّبي ﷺ محمدًا أعظم قائد، إذ قال: " فهذه السُّلطات على اختلاف مهماتها مكنته من أداء المهمة الأساسية التي أوكلت إليه والمتمثلة في إقامة دولة قوية سياسيًا وفي زمن قياسي ". والفضل ما شهدت به الأعداء. إذن ما فائدة الزَّعم بأنها سُنَّة منفصلة وغير تشريعية؟! ولماذا لا نتمسك بتطبيقها لتنعم شعوب الأرض بالأمن والسَّلام؟!

ومما يعبر عن مقصد الدِّراسة؛ ويوضح الغرض منها ما عبر عنه العلامة المعلمي (ت 138هـ): "واعلم أن النَّاس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم ولا سيما فيما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية؛ لقصور علم النَّاس في جانب علم الله وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من النَّاس وقد ألفت في ذلك كتب، وكذلك استشكل كثير من النَّاس كثيرًا من الأحاديث الثَّابتة عن النَّبي ﷺ، منها ما هو رواية كبار الصَّحابة أو عدد منهم، وبهذا يتبين أن استشكال النَّص لا يعني بطلانه. ووجود النُّصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسُّنَّة عفوًا، وإنَّما هو أمر مقصود شرعًا؛ ليبلو الله تعالى ما في النُّفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابًا من الجهاد يرفعهم الله به درجات"[54].

5. خاتمة

وقد سعيت جاهدة في ذكر الشُّبهات الحَدَاثيَّة الواردة في الكتاب آنف الذِّكر؛ وترتيب الرَّدّود عليها؛ بما يوضِّح الحقيقة، ويهدي للحق على بصيرة إن شاء الله. **وبعد استقراء شبهات الكتاب وتحليلها، خلصت إلى النَّتائج الآتية:**

[54] Al Muallamī, Abdul Raḥman bin Yahya. (1986). *Al-Anwār Al-Kāshifah lima fī Kitāb "Aḍwā' 'alā Al-Sunnah" min Al-Zalal wa Al-Taḍlīl wa Al-Mujāzafah.* Beirūt: 'Ālim Al-Kutub, Al-Maṭ'abah Al-Salafiah wa Maktabatuhā, p. 223.

1- إنَّ مصطلح "الحَدَاثة" يدعو إلى العصرية والتَّجديد في فهم النُّصوص والأدبيات؛ بهدف هدم الدِّين ومصادره التَّشريعيَّة، ومعارضة الثَّقافات التَّقليديَّة السَّائدة، وتميُّع الشَّخصية والهوية الدِّينيَّة المنضبطة.

2- إنَّ مصطلح "الحَدَاثة" دخيل على اللُّغة العربية، لا يتصل بها، ولا يطبق أساليبها، بل يقصد إلى تشويهها لتختلط المفاهيم الواضحة.

3- إنَّ مصطلح "الحَدَاثة" فكر غربي المنشأ، بدأت بواكيره منذ أواخر القرن التَّاسع عشر، ومن إفرازاتها: الاشتراكية- العلمانية- القومية- اللِّيبرالية.

4- إنَّ مصادر "الحَدَاثة" مستقاة من آراء: أئمة المعتزلة- وغلاة الشِّيعة- والمستشرقين.

5- إنَّ شبهات "الحَدَاثيين" حول السُّنَّة تتلخص في: الحثّ على الانسلاخ منها- تقييد العمل بها بزمن النَّبي ﷺ- انتقادها علميًا- تقديم العقل على النَّقل- التَّفريق بين القرآن والسُّنَّة- الاحتجاج بتأخر تدوين السُّنَّة وتهويل شأن الأحاديث الضَّعيفة.

6- إنَّ المؤلف د. محمد شحرور، غير متخصص في الدِّراسات الإسلامية، ويعتمد المنطق الرِّياضي في كتاباته؛ مما يفضح فساد معتقده، ويكشف عَور الأفكار التي يدعو إليها، وتناقضها، وركاكة نصوصها.

7- إنَّ كتاب "**السُّنَّة الرَّسوليَّة والسُّنَّة النَّبويَّة رؤية جديدة**" الذي تناولتُ الرَّدّ على بعض شبهاته، من الكتب التي تدعوا صراحة إلى تبني النَّظريات والمناهج الفلسفية الغربية، مثل: (الهرمنيوطيقيا- الألسنة- التَّاريخية- الأسطورية- البنيوية اللغوية- التَّفكيكيَّة) وهي لا تصلح بحال للتَّطبيق في تفسير مصادر الأمة التَّشريعيَّة.

8- إنَّ من أبرز الشُّبهات الواردة في هذا الكتاب: ظرفية القصص المحمدي وعدم صلاحيتها لاستنباط الأحكام- تقسيم مقامات النُّبوَّة إلى: مقام محمد الرَّجل، محمد النَّبي، محمد الرَّسول- الفصل بين السُّلطات الأربع: التَّشريعيَّة، والقضائية، والتَّنفيذيَّة، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر- يقصد بإحداثها المؤلف: عدم لزوم طاعة النَّبي ﷺ في سائر ما أمر به، وتجريد السُّنَّة من خصوصيتها التَّشريعيَّة.

أهم التَّوصيات:

1– أوصي المهتمين بالدِّراسات الإسلامية بمواصلة رصد هذه الأفكار والشُّبهات، وتعميق الدِّراسات حولها؛ والتَّصدي لها؛ لكشف زيفها وتبيين خطرها على موروثات الأمة الإسلامية الأصيلة، من خلال عقد المؤتمرات والنَّدوات والبرامج الإعلامية المتنوعة.

2– كما أوصيهم بالمشاركة في تجديد عرض مناهج البحث والدِّراسات الدِّينيَّة – ضمن الضوابط التي حددها علماء الأمة –؛ للارتقاء بعلوم الدِّين ونشرها بصورة مشوقة تتفق وروح العصر.

المراجع والمصادر:

REFERENCES

‘Abd Al-Raḥman bin ‘Abdullah. *Shubhāt wa Abāṭīl ḥaul Qaṣaṣ Al-Qurān Al-Karīm wa Alfāẓihi wa Al-Za’im anna Al-Sunnah laisat Maṣdar Tashrī’*. Mishkah Al-Islāmiyyah. www.almeshkat.net/

‘Alī, Ḥarb. (1995). *Al-Mamnū’ wa Al-Mumtani’ (Naqad Al-Dhāt Al-Mufakkirah)*. N.p: Al-Markaz Al-Thaqāfī Al-‘Arabī, p. 146.

Abū Shihbah, Muḥammad bin Muḥammad. (n.d.). *Difā’ ‘an Al-Sunnah wa Radda Shibhi Al-Mustashriqīn wa Al-Kuttāb Al-Mu’āṣirīn*. N.p: Maktabah Al-Sunnah.

Aḥmad, Ṣalāḥ Al-Dīn Maqbūl. (1991). *Zawābi’ fī Wajh Al-Sunnah Qadīman wa Hadīthan*. Al-Hind: Mujamma’ Al-Buḥūth Al-‘Ilmiyyah Al-Islāmiyyah.

Al Muallamī, Abdul Raḥman bin Yahya. (1986). *Al-Anwār Al-Kāshifah lima fi Kitāb “Aḍwā’ ‘alā Al-Sunnah” min Al-Zalal wa Al-Taḍlīl wa Al-Mujāzafah.* Beirūt: ‘Ālim Al-Kutub, Al-Maṭ’abah Al-Salafiah wa Maktabatuhā.

Al-‘Aid, Nawāl. (n.d.). *Shubhāt Ḥaul Al-Sunnah Al-Nabawiyyah wa Al-Radda ‘Alaihā*, N.p.

Al-‘Ajlūnī, Nayef. (1996). Al-Ḥadāthah wa Al-Hadathiyyah Al-Mustalaḥ wa Al-Mafhūm. *Majallah ‘Alamiyyah Tābi’ah li Kulliyyah Al-Banāt*

Al-Islamiyyah. Jāmi'ah Al-Azhar, Kuliyyah Al-Dakwah wa Uṣūl Al-Dīn. 2(14).

Al-Amīn, Al-Ṣādiq. (1993). *Mamuwaqif Al-Madrasah Al-Aqliyyah min Al-Sunnah Al-Nabawiyyah.* [Risālah Mājistir, Kuliyyah Al-Da'wah, Takhaṣṣuṣ Al-Kitāb wa Al-Sunnah. Jāmi'ah Umm Al-Qurā, Makkah Al-Mukarramah]. (Vol. 1).

Al-Bukhārī, Muhammad bin Ismā'īl Abū Abdullah. (2001). *Al-Jāmi Al-Musnad Al-Ṣaḥīḥ Al-Mukhtaṣar min Umūr Rasūl Allah (Saḥīh Al-Bukhārī).* Taḥqīq: Muḥammad Al-Nāṣir. (Vol. 5). Dār Tūq Al-Nājah.

Al-Farāhīdī, Al-Khalīl bin Aḥmad. (N.d.). *Mu'jam Kitāb al-'Ain.* Taḥqīq: Mahdī Al-Makhzūmī wa Ibrāhīm Al-Sāmara'ī. (Vol. 3). N.p: Maktabah Al-Hilāl.

Al-Haitamī, Aḥmad bin Muḥammad bin Ali Ibn Ḥajar. (1997). *Al-Ṣawā'iq Al-Muḥarriqah 'alā Ahl Al-Rafaḍ wa Al-Ḍalāl wa Al-Zindiqah.* Taḥqīq: Abdul Raḥman Al-Turkī wa Kāmil Muḥammad Al-Kharraṭ. (Vol. 5). Lubnān: Muassasah Al-Risālah.

Alī, Abdul Muḥsin bin Aḥmad. (2016) Al-Manhaj Al-Hadāthī fī Ta'wīl al Qur'an al Karīm 'Araḍ wa Naqad. *Majallah 'Ilmiyyah Li Kuliyyah Al-Banāt Al-Islāmiyyah, Jāmi'ah Al-Azhar. Kuliyyah Uṣūl Al-Dīn Fara'a Asyuṭ.* (15).

Al-Jawziyyah, Muḥammad bin Abī Bakr bin Ayyūb bin Sa'ad Shams Al-Dīn Ibn Qayyim. (1987). *Al-Sawā'iq Al-Mursalah fi Al-Radd 'alā Al-Jahmiyyah wa Al-Muaṭṭalah.* Taḥqīq: Alī Al-Dakhīl Allah. (Vol. 1). Al-Riyāḍ: Dār Al'Āṣimah.

Al-Maṭarī, Muḥammad bin 'Alī. "Al-Qawā'id Al-Sab' Al-Kāfiah fī Al-Rad 'ala 'Adnān Ibrāhīm fī Manhajuhu Al-Tashkīkī li Sunnah Al-Nabawiyyah". Retrieved: 14/09/2015. http://www.alukah.ne.

Al-Naysāburī, Muslim ibn Al-Hajjaj Abū Al-Hussīn Al-Qushayrī. (2008). *Al-Musnad Al-Ṣaḥīḥ Al-Mukhtaṣar bi Naql Al-Adl 'an Al-'Adl ilā Rasūl Allah (Ṣaḥīḥ Muslim).* Taḥqīq: Muḥammad Fuād 'Abd Al-Bāqī. (Vol. 2). Lubnān: Dār Iḥyā' Al-Turath Al-'Arabī.

Al-Qurṭubī, Muḥammad bin (1964). *Al-Jāmi' li Aḥkām Al-Qur'ān (Tafsīr Al-Qurtubī).* Taḥqīq: Aḥmad Al-Bardūnī wa ghairihi. (2nd ed, vol. 14). Al-Miṣriyyah, Al-Qāherah: Dār Al-Kutub Al-Miṣriyyah.

Al-Sa'dī, Abdul Raḥman bin Nāṣir bin Abdullah. (2000). *Taysīr Al-Karīm Al-Rahman fi Tafsīr Kalām Al-Mannān.* Taḥqīq: Abd Raḥman bin Muallā Al-Luwayhiq. (1st ed). N.p: Muassasah Al-Risaālah.

Al-Sam'ānī, Manṣūr bin Muḥammad Abū Al-Muẓaffar. (1997). *Tafsīr Al-Qur'ān.* Taḥqīq: Yāsir bin Ibrāhīm wa Ghunaim bin 'Abbas bin Ghunaim. (Vol. 5). Al-Sa'ūdiyyah: Dār Al-Waṭan.

Al-Shahrī, 'Abd Allah bin Sa'īd. (2020). *Imkān Al-Tārīkh wa Wāqi'iyyah Al-Sunnah.* (Vol. 3). Al-Mamlakah Al'Arabiyyah Al-Sa'ūdiyyah lil Dirāsāt wa Al-Abḥath.

Al-Shanqīṭī, Muḥammad Al-Amīn bin Muḥammad (1995). *Aḍwā Al-Bayān fi Iḍāḥ Al-Qur'ān bi Al-Qur'ān.* (Vol. 7). Beirūt: Dār Al-Fikr lil Ṭabā'ah.

Al-Ṣidāwī, Yūsuf. (n.d.). *Bayḍah Al-Dīk.* N.p.

Al-Sulamī, Dalāl. (2014). *Al-Tajdīd fi Al-'Aṣr al-Ḥadīth Mafhūmah wa Ḍawābituhu wa Ittijāhātuhu.* [Risālah Duktūrah, Jāmi'ah Umm al-Qurā Al-Mamlakah Al-'Arabiyyah al-Sa'udiyyah].

Al-Zabīdī, Muḥammad bin Muḥammad Abū Al-Fayḍ. (N.d). *Tāj Al-'Arūs min Jawāhir Al-Qamūs.* (Vol. 5). N.p: Majmu'ah min Al-Muḥaqqiqīn: Dār Al-Hidāyah.

Ḥamād, Māni'. (1999). *Al-Mausū'ah Al-Maisarah fi Al-Adyān Al-Mazāhib wa Al-Aḥzāb Al-Mu'āṣirah.* (4th ed, vol. 2). N.p: Dār Al-Nadwah Al-'Alamiah.

Ibn Al-'Arabī, Muḥammad bin Abd Allah Abū Bakar. (1998). *Al-'Awāṣum min Al-Qawāṣim fi Taḥqīq Mawāqif Al-Ṣaḥabah ba'da Wafāt Al-Nabi.* Taḥqīq: Muḥib Al-Dīn Al-Khuṭaib. (Vol. 1). Al-Sa'ūdiyyah: Wizārah Al-Shu'ūn Al-Islāmiyyah.

Ibn Fāris, Aḥmad bin Fāris Abū Al-Ḥussīn. (1979). *Muʿjam Maqāyīs al-Lughah.* Taḥqīq: 'Abd Al-Salām Hārūn. (Vol. 2). Beirūt: Dār al-Fikr.

Ibn Kathīr, Ismā'īl bin Umar bin Kathīr Al-Qurashī Al-Baṣri. (1999). *Tafsīr Al-Qur'ān Al-'Aẓīm (Tafsīr Ibn Kathīr).* Taḥqīq: Sāmī bin Muḥammad Salāmah. (2nd ed, vol. 6). N.p: Dār Ṭaybah wa Al-Tauzī'.

Ibn Manẓūr, Muḥammad bin Mukarram bin 'Alī bin Manẓūr Al-Ifrīqī. (1993). *Lisān Al-'Arab.* (3rd ed, vol. 1). Beirūt: Dār Ṣaḍir.

Ibn Sīdah, ʻAlī bin Ismāʾīl Abī Al-Ḥassan. (2000). *Al-Muḥkam wa Al-Muḥīṭ Al-Aʾẓam.* Taḥqīq: ʻAbd Al-Ḥaīd Handāwī. (Vol. 3). Beirūt: Dār Al-Kutub Al-ʻIlmiyyah.

Maḥmūd, ʻUthman Muʾallim. (N.d.). *Shubhāt Al-Qurāniyyīn.* Al-Mamlakah Al-ʻArabiyah Al-Saʾūdiyyah: Mujamma' Al-Malik Fahad li Ṭabāʾah Al-Muṣḥaf Al-Sharīf.

Nāḍirīn, Badr bin Muḥammad. (2010). *Muwaqif Dr. Muḥammad Shaḥrūr min Arkān Al-Imān min Khilāl Kitābihi (Al-Kitāb wa Al-Qurān) Qirāʾah Muʾāṣirah.* Shibkah Al-Alukah. Retrieved: 13 Mei 2010. http://www.alukah.net

Nāḍirīn, *Mawqif Dr. Muḥammad Shaḥrūr min Arkān Al-Imān min Khilāl Kitābihi (Al-Kitāb wa Al-Qurān) Qirāʾah Muʾāṣirah.* Shibkah Al-Alukah. Retrieved: 13 Mei 2010. http://www.alukah.net

Shahrour, Muhammad. (2012). *Al-Sunnah Al-Rasūliyyah wa Al-Sunnah Al-Nabawiyyah.* Beirūt: Dār Al-Sāqī.

Tafrīq Bāṭil baina Al-Risālah wa Al-Nubuwwah fī Wujūb Al-Ṭāʾah wa Al-Ittibāʾ . Retrieved: 18/10/2016. Rābiṭah Al-ʻUlamāʾ Al-Sūrīn. https://islamsyria.com/

Umar, Ahmad bin Mukhtar. (2008). *Muʻjam Al-Lughah Al-ʻArabiyyah Al-Muʾāṣirah.* (Vol. 1). Ālim Al-Kutub.